دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي و النظم السياسية الهجين : دراسة لإشكاليات التحول الديمقراطي
المصدر:	المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية
الناشر:	جامعة حلوان - كلية التجارة وإدارة الاعمال
المؤلف الرئيسي:	ياسين، أشرف محمد عبدالله
المجلد/العدد:	مج28, ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الصفحات:	299 - 358
رقم MD:	713946
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	النظم السياسية، الديمقراطية، الإصلاح السياسي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/713946

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي والنظم السياسية الهجين

(دراسة لإشكاليات التحول الديمقراطي)

د. أشرف محمد عبدالله ياسين (*)

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل قضية التحول الديمقراطي في إطار الموجة الثالثة وما توصلت إليه من نتائج أهمها ظهور نظم سياسية هجين، وهى تلك النظم التي تجمع بين بعض خصائص ومؤشرات الديمقراطية من ناحية وبعض خصائص ومؤشرات الاستبداد من ناحية أخرى، فالعديد من الدول التي اتخذت إجراءات التحول الديمقراطي في إطار الموجة الثالثة لم تستطع الوصول إلى الديمقراطية، فمن هذه الدول ما تراجع وأصبح أكثر استبدادًا ومنها ما تراجع عن الديمقراطية ثم عاد مرة أخرى للتحول الديمقراطي، ومنها ما لم يستطع الوصول إلى ترسيخ الديمقراطية فاكتفى بتطبيق الإجراءات دون المضمون، مما دفع البعض ومنهم "Michael McFaul" للحديث عن الموجة الرابعة للديمقراطية وتقديم نموذج للتحول الديمقراطي يشترط لتطبيقه وجود نظام سياسي هجين.

(*) أستاذ العلوم السياسية المساعد والقائم بعمل وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بكلية التجارة جامعة دمنهور.

مقدمة

تشكل عملية التحول الديمقراطي الظاهرة العالمية الأهم منذ سبعينيات القرن العشرين حيث شهد العالم ما أصبح يعرف بالموجة الثالثة للديمقراطية التي بدأت في البرتغال وأسبانيا واليونان منذ عام 1974 ثم انتقلت إلى أمريكا اللاتينية وبعض الدول الأسيوية خلال ثمانينيات القرن العشرين، وامتدت إلى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي وبعض الدول الأفريقية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي [1]. ونتيجة لذلك أعتبر كثيرًا من الباحثين أن العالم يشهد تحولات تجاه الديمقراطية، حيث يوجد أدلة على استمرارية التقدم الديمقراطي في جميع أنحاء العالم وعلى ترسيخ الديمقراطية تدريجيًا في بعض من الديمقراطيات الجديدة رغم المخاطر والمشاكل التي تواجه عملية التحول.

وعلى الرغم من ذلك يرى البعض الآخر بوجود أدلة على حدوث تراجع للديمقراطية في العديد من الدول التي مرت بعمليات انتقال وتحول ديمقراطي، حيث أن هذه الدول بدأت عملية التحول إلا إنها فشلت في ترسيخ الديمقراطية. الأمر الذي دفع "Larry Diamond" للتأكيد

(1) Samuel P. Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century (Norman, OK; University of Oklahoma Press, 1991).

علي فشل الترسيخ الديمقراطي في العديد من الدول وبروز موجة عكسية بعيدة عن الديمقراطية بدأت بانهيار الديمقراطية في بعض دول الموجة الثالثة للديمقراطية والعودة إلى التسلطية[1]، وتزايد الديمقراطية غير الليبرالية (Illiberal Democracy) بإتباع بعض الإجراءات دون الالتزام بالمضمون والقيم الحاكمة للديمقراطية [2]، مما يشير إلى تراجع الديمقراطية الليبرالية[3]. ويرجع ذلك إلى أن العديد من دول الموجة الثالثة بدأت خطوات التحول بإجراءات شكلية لتحقيق أهداف تتمثل في مواجهة الضغوط والأزمات الداخلية مثل تآكل شرعيتها وتدهور الأوضاع الاقتصادية... وغيرها، فضلاً عن مواجهة الضغوط الخارجية الساعية لدعم التحول الديمقرطي[4].

ونتيجة لذلك ظهر تصنيف جديد للنظم السياسية بخلاف التصنيف التقليدي الثنائي بين النظم الديمقراطية والنظم غير الديمقراطية حيث أصبح هناك نظمًا سياسية مختلطة أو نظمًا هجينة، وهى تلك النظم التي تجمع بين خصائص الديمقراطية وخصائص الاستبداد، حيث بدأت عملية

([1]) Larry Diamond, developing democracy toward consolidation (the Johns Hopkins university press, 1999) Chapter 2. Is the Third Wave of Democratization Over?.

([2]) Fareed Zakaria, "the rise of illiberal democracy", foreign affairs (Vol. 76, No. 6, 1997) pp.22-43.

([3]) Adrian Karatnycky, "The Decline of Illiberal Democracy", Journal of Democracy (V.10, No.1, 1999) pp. 112-125.

([4]) بول سالم، الدول العربية: هل تمكن التنمية أم تعرقلها (مؤسسة كارينجي للسلام الدولي: مركز كارينيجي الشرق الأوسط، عدد 21 أبريل 2010) ص 5.

http://carnegie-mec.org/publications/?fa=41288

التحول الديمقراطي بإجراءات شكلية ولم تعزز من قيم وجوهر الديمقراطية. وبالتالي اقتصر التحول الديمقراطي على الانتقال من التسلطية التقليدية إلى التسلطية التنافسية دون أن يؤثر ذلك على طبيعة السلطة. والحقيقة أن هذه الأنظمة تمثل نموذجًا للأنظمة المختلطة التي تنهض على بناء سياسي يلتزم من حيث الشكل بالإجراءات والمؤسسات الديمقراطية لكن مع الإبقاء على الطابع السلطوي في بنيته.

وبالتالي خلفت الموجة الثالثة للديمقراطية وراءها أنظمة سياسية مهجنة مما دفع البعض ومنهم "Michael McFaul" للحديث عن الموجة الرابعة للديمقراطية وتقديم نموذج للتحول الديمقراطي يشترط وجود نظام سياسي هجين يعطى مساحات حركة وحرية لقوى المعارضة التي يمكن أن تلعب دورًا في تحقيق التحول الديمقراطي.

الدراسات السابقة:

تشكل عملية التحول الديمقراطي قضية محورية في أدبيات الديمقراطية، ولذلك يوجد العديد من الدراسات التي تناولت عملية التحول الديمقراطي، سواء تلك التي تناولتها بصفة عامة أو غيرها من الدراسات التي ركزت على أحد القضايا والعوامل المرتبطة بها بصفة خاصة. فضلاً عن تناول بعض الدراسات لنتائج هذه العملية وما يرتبط بها من إشكاليات وخاصة إشكالية ترسيخ الديمقراطية وثنائية الداخل والخارج في عملية التحول. ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى ما يلي:

1- دراسات تناولت عوامل وأشكال ومراحل التحول الديمقراطي في الموجة الثالثة للديمقراطية حيث قامت بتحليل العوامل التي ساهمت في إجراء التحول الديمقراطي والأشكال التي اتخذتها عملية التحول الديمقراطي والمراحل التي تمر بها، دون التركيز على نتائج عملية التحول وخاصة ترسيخ الديمقراطية. وبالتالي اتفقت معظم هذه الدراسات على الجانب الإجرائي للتحول الديمقراطي من خلال إجراء انتخابات وتعدد الأحزاب والحريات ودور المجتمع المدني[1].

2- دراسات تناولت نتائج عملية التحول الديمقراطي في الموجة الثالثة والمتمثلة في ظهور تصنيف الأنظمة السياسية الهجين باعتبار أن كثيرًا من النظم التي شهدت تطبيق إجراءات التحول الديمقراطي في الموجة الثالثة يمكن وصفها بالنظم السياسية الهجين ويصعب وصفها بالنظم

([1]) ومن هذه الدراسات:

- Samuel P. Huntington, Op. Cit.

- جي هيرميت، "هل هو عصر الديمقراطية؟" ترجمة سعاد الطويل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، العدد 128، مايو 1991).

- تيري لين وفيليب س. شميتر، "أساليب التحول في نظم الحكم في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أوروبا"، ترجمة آمال الكيلاني، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، العدد 128، مايو 1991).

الديمقراطية، الأمر الذي جعل البعض يطلق مسميات مختلفة على هذه النظم منها نظم الديمقراطية الإجرائية ونظم الديمقراطية غير الليبرالية..... [1].

3- دراسات أشارت لبعض إشكاليات التحول الديمقراطي في سياق تناولها لقضايا أخرى، ومن هذه الإشكاليات طبيعة النظام السياسي ودوره في دعم التحول الديمقراطي أو عرقلة الديمقراطية، وإشكالية ترسيخ الديمقراطية وما يرتبط بها من متطلبات لاستمرار ودعم الديمقراطية، وإشكالية دور العوامل الخارجية سواء في دعم نظم استبدادية وفقا لمصالح الدول الكبرى وتحالفاتها أو في دورها في بعض الحالات لدعم التحول الديمقراطي. وتتفق معظم هذه الدراسات على حقيقة أن عملية التحول الديمقراطي عملية معقدة وصعبة ويواجها مشاكل عديدة[2].

([1])ومن هذه الدراسات:

- Leonardo Morlino, "Hybrid Regimes or Regimes in Transition?" Working Paper, 70 (FRIDE, September 2008) P1. website: www.fride.org.

- Steven Levitsky and Lucan A. Way, Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War (Cambridge: Cambridge University Press, 2010).

- Larry Diamond, "The globalization of Democracy, Trends, Types, Causes and Prospects," in Robert Splater, et al., Global Transformation and the Third World, (Boulder, Colo rado: Lynne Rienner 1992.)

([2])ومن هذه الدراسات:

- معتز بالله عبد الفتاح، "الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج"، المستقبل العربي، (بيروت: العدد 326، أبريل 2006).

- محمد قنديل، دور المجتمع المدنى فى التحول الديمقراطى بعد الثورة (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية).

http://ibnkhalduncenter.org/docs/ta7awol_942013.pdf

- الديمقراطية والإصلاح السياسي - مراجعة عامة للأدبيات.

http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post 5623.html

أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة العلمية إلى تناولها قضية التحول الديمقراطي في إطار الموجة الثالثة وما توصلت إليه من نتائج أهمها ظهور نظم سياسية هجين، حيث لم تستطع العديد من الدول التي اتخذت إجراءات التحول الديمقراطي في إطار الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي الوصول لتعزيز وترسيخ الديمقراطية، فمن هذه الدول ما تراجع عن تطبيق الديمقراطية ومنها ما جمع بين مؤشرات الديمقراطية ومؤشرات الاستبداد، حيث لم يستطع الوصول إلى ترسيخ الديمقراطية فاكتفى بتطبيق الإجراءات دون المضمون، مما دفع "Michael McFaul" وآخرون للحديث عن الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي واعتبار النظم السياسية الهجين هي النظم المؤهلة للالتحاق بها والتي يتوفر فيها شروط التحول الديمقراطي في الموجة الرابعة. وبالتالي ترجع أهمية الدراسة العلمية إلى تناولها النظم السياسية الهجين باعتبارها أحد نتائج الموجة الثالثة وباعتبارها النظم المرشحة للانتقال إلى الديمقراطية في ظل الموجة الرابعة للديمقراطية.

كما ترجع أهمية الدراسة العملية إلى إمكانية أن يستفيد منها صانع القرار في مختلف النظم للتعرف على إشكاليات الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي وتراجعها وكيفية الاستفادة من تطبيق الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل ما يلي:

1- نشأة النظم السياسية الهجين خلال الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي والتعرف على مراحل التحول التي تنتمي إليها هذه النظم، وأي شكل من أشكال التحول يمكن أن يفسر نشأة هذه النظم؟

2- إشكاليات التحول الديمقراطي والتي ساعدت على ظهور هذه النظم وخاصة طبيعة النظام السياسي ودور العوامل الخارجية وترسيخ الديمقراطية.

3- إمكانية انتقال النظم السياسية الهجين إلى الديمقراطية من خلال الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

أدت الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي إلى قيام العديد من الدول غير الديمقراطية إلى تبني إجراءات التحول الديمقراطي ولو بصورة شكلية لمواجهة الضغوط الداخلية والخارجية الداعمة للتحول الديمقراطي، الأمر الذي أدى إلى ظهور تصنيف النظم السياسية الهجين أو المختلطة، والتي رأى " Michael McFaul" إمكانية تحولها إلى الديمقراطية في إطار الموجة الرابعة للديمقراطية.

وفى ضوء ذلك تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على هذه التساؤلات والمتمثلة في: كيف نشأت النظم السياسية الهجين خلال الموجة الثالثة للديمقراطية؟ وما هي مراحل التحول التي مرت بها هذه الأنظمة في الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي؟ وما هي أشكال التحول التي يمكن أن تفرز

نظامًا سياسيًا هجينًا؟ وما هي إشكاليات التحول الديمقراطي التي ساعدت على ظهور هذه النظم، وخاصة طبيعة النظام السياسي والعوامل الخارجية وترسيخ الديمقراطية ودورهم في ظهور هذه النظم؟ ولماذا تعد هذه النظم قابلة للتحول الديمقراطي في الموجة الرابعة؟

منهج الدراسة :

تعتمد الدراسة على الجمع بين منهج تحليل النظم والمنهج المقارن[1]:

1- منهج تحليل النظم: يقوم هذا المنهج على أن كل نظام يواجه تحديات وتهديدات ومطالب وعليه أن يستجيب لها بشكل يضمن استمراره من خلال مفهوم التكيف الذي يعتمد عليه هذا المنهج. وبتطبيق هذا المنهج في الدراسة فالنظم السياسية تواجه تحديات وضغوط داخلية وخارجية فرضت على الكثير منها ضرورة البدء في عملية التحول الديمقراطي دون أن يكون هدفها الحقيقي تحقيق الديمقراطية، فاتخذت بعض إجراءات الديمقراطية مثل إجراء الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية في بعض الدول والسماح بالتعددية الحزبية المقيدة وإطلاق بعض الحريات، إلا أنها تظل أسيرة العديد من القيود التي تفرغ هذه الإجراءات من معناها الحقيقي، ويأتي ذلك في محاولة للتكيف مع مطالب التحول في إطار الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي. ولذلك أصبحت هذه النظم تقدم نموذجا مختلف عن التصنيف المتعارف عليه، مما دفع البعض بتصنيفها كنظم سياسية هجينة.

2- المنهج المقارن: يهدف هذا المنهج إلى استشفاف أوجه الاتفاق والاختلاف بين ظاهرتين أو مجموعة من الظواهر وتفسيرها والتنبؤ بتطوراتها ومستقبلها، ويستفاد من هذا المنهج في

([1]) د.كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987). وأيضًا انظر: د. عبد الغفار رشاد، مناهج البحث فى علم السياسة، الجزء الثاني (القاهرة: دار الأصدقاء للطباعة، 2004).

المقارنة كلما أمكن بين النظم السياسية الديمقراطية والنظم السياسية الهجين، فضلاً عن المقارنة بين إجراءات ومراحل ومتطلبات التحول الديمقراطي في كل من الموجة الثالثة والموجة الرابعة للتحول الديمقراطي وارتباط كلاً منهما بالنظم السياسية الهجين.

تقسيمات الدراسة:

أولاً: تعريف التحول الديمقراطي والنظم السياسية الهجين .

ثانيًا: الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي وظهور النظم السياسية الهجين.

ثالثًا: مراحل التحول الديمقراطي والنظم السياسية الهجين .

رابعًا: أنماط التحول الديمقراطي والنظم السياسية الهجين.

خامسًا: الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي والنظم السياسية الهجين.

خاتمة

المراجع

أولاً: تعريف التحول الديمقراطي والنظم السياسية الهجين:

1- مفهوم التحول الديمقراطي :

يشير مفهوم التحول الديمقراطي على مستوى النظم السياسية إلى انتقال النظام من نوع إلى آخر، خاصة الانتقال من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي[1]، على أن ترتبط عملية الانتقال بالقيام ببعض السياسات التي تعزز عملية التحول الديمقراطي والتي من أهمها احترام الدستور وسيادة القانون ووجود مجلس تشريعي منتخب واستقلالية القضاء وحرية الصحافة والإعلام والتعددية السياسية والحزبية واحترام حقوق الإنسان. وبالتالي لا يعني التحول الديمقراطي القيام ببعض الإصلاحات السياسية فقط وإنما يمتد ليشمل التغيير الجذري في شكل السلطة وعلاقاتها[2]. وهو ما يجعل عملية الانتقال صعبة ومعقدة للغاية، ليس لكونها تقتضي التعايش بين جميع مؤسسات النظام القديم والحديث، الأمر الذي قد يعرضها لانتكاسات تعصف بعملية التحول الديمقراطي، وإنما لكون عملية الرسوخ والتجدد الديمقراطي تتطلب تطورًا مستمرًا يبدأ بزوال النظم السلطوية وينتهي بترسيخ الديمقراطية[3].

وهذا ما جعل بعض الباحثين يميز بين مفهوم التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي حيث اعتبروا أن الانتقال الديمقراطي هو مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي وأخطر مراحله حيث

([1]) د. إكرام بدر الدين، "اتجاهات التحول الديمقراطي في شرق آسيا"، في: مجموعة من المؤلفين، آسيا والتحولات العالمية (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1998) ص ص211 - 214

([2]) عبد الإله بلقزيز، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات"، في: على خليفة الكواري (وآخرون)، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)ص 136.

([3]) حول مراحل الانتقال إلى الديمقراطية أنظر:

على خليفة الكواري (محررًا)، الخليج العربي والديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002) ص ص 23-28.

تتعايش في هذه المرحلة كل من مؤسسات النظام السلطوي القديم والنظام الديمقراطي الحديث من خلال المشاركة في السلطة سواء في صورة صراع أو اتفاق[1]، حيث تؤكد الأدبيات المعاصرة على أن عملية التحول الديمقراطي تتضمن تتابعًا زمنيًا لثلاث مراحل تبدأ بالقضاء على النظام التسلطي مرورًا باجتياز المرحلة الانتقالية وانتهاءً بمرحلة الرسوخ الديمقراطي[2]. ولذلك قد ينتج عن هذه التحولات إما إرساء لشكل من أشكال الديمقراطية أو العودة لإحدى أشكال النظام السلطوي أو ظهور بديل ثوري، كما قد ينتج عن هذه التحولات نظامًا هجينًا أو الانحدار بالكامل نحو الفوضوية.

وبالتالي تشير عملية التحول الديمقراطي إلى مجموعة من الإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، وتساهم فيها ثلاث قوى أساسية ذات دوافع مختلفة وهي النظام السياسي والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، وتتحدد درجة التحول الديمقراطي وفقًا لطبيعة ونتيجة التفاعل بين هذه القوى الثلاث [3].

([1]) محمد قنديل، مرجع سابق، ص 86.

([2]) لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- د.هدى متيكس، "دراسة النظم السياسية في العالم الثالث"، في: د. على الدين هلال (محرر)، اتجاهات حديثة في علم السياسة، (القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999) ص 135.

– عبد الكريم عبد لاني، المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي بالمغرب، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2003) ص 32-35.

- جي هيرميت، مرجع سابق، ص 9-11.

([3]) عاطف سمير أمام، التجربة الديمقراطية في البحرين: دراسة في عقبات التحول الديمقراطي (1999-2004)، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009) ص ص 21-22.

2- مفهوم النظم السياسية الهجين:

أدى تبنى العديد من النظم السياسية لعملية التحول الديمقراطي - بغض النظر عن الالتزام بالقيم الديمقراطية- إلى غموض المفهوم ذاته وظهور تصنيفات جديدة لمجتمعات تجمع بين صفات الديمقراطية وصفات التسلطية[1]، كاستخدام وصف نظم مختلطة، أو نظم الديمقراطية الزائفة[2]. وهذه النظم تبتعد في التطبيق عن الديمقراطية الليبرالية وهو ما يجعلها بطبيعة الحال تتميز عن نظم الحكم الديمقراطي، الأمر الذي جعل بعض الأدبيات تصف درجة الانفتاح السياسي التي عرفتها تجارب التعددية السياسية والتحول الديمقراطي في العديد من دول العالم الثالث بالتسلطية الانتخابية أو النظم شبه السلطوية للإشارة إلى احتكار الحكم في غياب المنافسة وغياب دور المجتمع المدني والآليات الديمقراطية المختلفة. وبالتالي تشهد النظم الهجينة أو المختلطة حدوث تحول ديمقراطي محدود يتراوح بين القيام بإجراءات ذات طابع انفتاحي والإبقاء على جوهر الطبيعة السلطوية للحكم مما يجعلها شبه سلطوية أو شبه ديمقراطية[3].

ويرجع ذلك إلى الضغط الذي يمارسه الرأى العام الداخلى والدول الكبرى والمؤسسات المالية الأمر الذي يجعل الأنظمة الاستبدادية تدمج إجراءات خاصة بالأنظمة الديمقراطية من خلال

([1]) معتز بالله عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ص 17-18

([2]) يوجد مفاهيم مختلفة للتعبير عن هذه النظم منها النظم المختلطة والنظم السلطوية شبه المستقرة "Freedom House" "Epstein et al, . والديمقراطيات الجزئية "Diamond" والديمقراطيات الانتخابية والديمقراطيات غير الليبرالية "Zakaria" والديمقراطيات المغلوطة "Croissant and Merkel" والنظم السلطوية التنافسية " Levitsky and Way" والنظم شبه السلطوية "Ottaway" وأخيرا النظم السلطوية الانتخابية "Schedler". انظر:

- Leonardo Morlino, Op.Cit.p.1.

- Steven Levitsky and Lucan A. Way, Op. Cit., pp.3-9

([3])كريبش نبيل، "آفاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة"، مجلة العلوم الإنسانية (الجزائر: جامعة منتوري، قسنطينة، المجلد أ، العدد 31، 2009) ص ص 230-233.

المحافظة على انتظام الانتخابات وإدماج فاعلين من المجتمع المدني في الممارسة الديمقراطية، بالإضافة إلى ذلك، أضحت السيطرة على وسائل الإعلام والرأي العام في عصر الإنترنت أكثر صعوبة على الأنظمة مما جعلها تسعى إلى توفير ضمانات للانفتاح الديمقراطي[1].

وبالتالي يمكن تعريف النظم الهجين أو المختلطة بأنها تلك النظم التي أدخلت بعض المؤسسات والإجراءات المميزة للنظم الديمقراطية، دون غيرها، وفى نفس الوقت، فإنها إما أبقت على بعض الملامح السلطوية أو التقليدية، أو أنها فقدت بعض عناصر الديمقراطية، واكتسبت بعض العناصر السلطوية[2].

ثانيًا: الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي وظهور النظم السياسية الهجين :

عرف "Samuel P. Huntington" الموجة الديمقراطية بأنها مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية، مشيرًا إلى أن تاريخ الديمقراطية في العالم ليس عبارة عن حركة تقدم بطيئة مستمرة، وإنما موجات متلاحقة من التقدم أو التراجع. فبدأت أولى هذه الموجات في أعقاب الثورة الأمريكية عام 1776، والثورة الفرنسية عام 1789، واستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ووصل عدد الدول الديمقراطية في تلك الفترة إلى 29 دولة، ثم بدأت المسيرة الديمقراطية بالتراجع، حتى أنه بنهاية الحرب العالمية الثانية لم يكن عدد

(1) بين الديمقراطية والاستبداد، هل نتجه نحو أنظمة هجينة؟

http://www.alawan.org/بين الديمقراطية .html.

(2) Leonardo Morlino, Op. Cit., P.7.

الأنظمة الديمقراطية في العالم يزيد عن 12 نظامًا. أما الموجة الثانية فقد بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية وعودة الحكم الديمقراطي إلى ألمانيا وإيطاليا واليابان، حيث وصل عدد الدول الديمقراطية في العالم في أوائل الستينات إلى 36 دولة. ثم بدأت المسيرة الديمقراطية بالتراجع أمام سلسلة من الانقلابات العسكرية في إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، إذ تراجع عدد الدول الديمقراطية في أوائل السبعينات إلى أقل من 30 دولة. أما الموجة الثالثة فقد بدأت في منتصف السبعينات في جنوب أوروبا، حيث بدأت عملية التحول في البرتغال بإنهاء الحكم العسكري عام 1974، ثم تبعتها اليونان بعد ذلك بأشهر قليلة، ثم أسبانيا عام 1976 [1].

واستمرت التحولات الديمقراطية في الثمانينات وحتى نهاية القرن العشرين في كافة دول العالم. ثم بدأت مسيرة الديمقراطية في التراجع حيث أشارت أحدى الإحصائيات إلى أنه بحلول عام 2007 شهدت ثمانية دول انهيار مع عودة من جديد للديمقراطية ومن هذه الدول الهند وتركيا وغانا ونيجيريا، كما نجد أثنى عشرة دولة شهدت انهيار مع عدم العودة إلى الديمقراطية منها لبنان والسودان وروسيا وفنزويلا... الخ[2]. وأخيرا تجدر الإشارة إلى التراجع الديمقراطي الذي شهدته باكستان عام 1999 حيث أطاح الجيش الباكستاني بالديمقراطية الدستورية للدولة نتيجة الفساد وضعف حكم القانون وغياب المبادئ الديمقراطية[3].

([1]) Samuel P. Huntington, Op. Cit., pp.15-26.
([2]) Larry Diamond, The Spirit of Democracy. The Struggle To Build Free Societies Throughout The World (New York, Holt Paperback, 2009). http://www.amazon.com/The-Spirit-Democracy-Societies-hroughout/dp/0805089136#reader 0805089136
([3]) Ahmed Rashid, "Pakistan's Coup: Planting the Seeds of Democracy?," Current History' (vol. 98.no. 632, December 1999) p.409.

وبالتالي شهد العالم منذ منتصف السبعينات واحدة من الظواهر السياسية ذات الأهمية البالغة، وهى انتقال عدد كبير من دول العالم من أنظمة حكم استبدادية وشمولية إلى أنظمة ديمقراطية أو شبه ديمقراطية. ويرجع ذلك إلى تنامي المطالب الداخلية بالإصلاح في العديد من الدول، وتزايد الضغوط الخارجية على النظم الحاكمة للسير في طريق الإصلاح. فقد اتجهت نظم عديدة لاتخاذ خطوات على طريق الإصلاح السياسي، ومن ذلك الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية السياسية المقيدة، وإصدار دساتير دائمة في بعض الدول، وإجراء تعديلات دستورية وقانونية في دول أخرى، فضلاً عن الانتظام في إجراء الانتخابات سواء كانت محلية أو برلمانية أو رئاسية، وكذلك تخفيف القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني والحريات[1]. فقد اضطرت الدول الأفريقية إلى تقنين أحزاب المعارضة ومنح المجتمع المدني حرية أكبر وقبول تنظيم انتخابات تعددية وتنافسية وإعطاء مساحات للحريات ووضع دساتير جديدة وذلك تحت الضغط الشديد الذي مارسته الدول المانحة وشعوب هذه الدول. ورغم ذلك ظلت هذه الإجراءات مجرد واجهة شكلية أعاقها القمع المستمر والتلاعب بنتائج الانتخابات كما حدث في الكاميرون، فضلاً عن ضعف المعارضة وانقسامها مثل ما حدث للمعارضة الكينية التي انقسمت إلى أقليات عرقية كثيرة مما

([1]) لمزيد من التفاصيل، انظر:

– د. حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005) الفصل الثانى.

– سعد سلوم، ديمقراطية الموجة الرابعة بين حلم الإصلاح العربي ومنطق الطموح البروميثي الأمريكي، الحوار المتمدن (العدد: 1348، 2005)

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=47953

مكن الرئيس "موا" من التمسك بالسلطة بأغلبية أصوات ضعيفة[1].

وعلى الرغم من إجراء هذه الإصلاحات التي أدت إلى تقليص درجة التسلطية والاستبداد في كثير من الحالات لم يحدث تحول ديمقراطي حقيقي، الأمر الذي دفع البعض لاعتبار بعض مناطق العالم بمثابة "استثناء" من الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن عمليات الإصلاح السياسي جاءت في الغالب بمبادرات من النخب الحاكمة، حيث سعت إلى اتخاذ ذلك كمدخل لتعزيز قدرتها على الاستمرار من خلال احتواء المطالب الداخلية بالإصلاح وتفادي الضغوط الخارجية. وبالتالي اتخذت من الإصلاح السياسي الشكلي آلية لتحديث التسلطية وليس لتعزيز التحول الديمقراطي[2]. وهذا ما حدث في بعض الأنظمة السلطوية في القارة الأسيوية، ويعد النموذج الاندونيسي في عهد "سوهارتو" نموذجًا واضحًا في هذا الصدد. وهذا ما دفع البعض للتأكيد على أن ما تشهده هذه الدول الأسيوية بمثابة إصلاحات سياسية وليس تحولاً ديمقراطيًا بالمعنى الحقيقي[3]. ولذلك أشارت منظمة "Freedom House" في تقريرها الصادر في عام 2007 إلى وجود 45 دولة بها نظم غير حرة، والتي يمكن وصفها بالنظم السلطوية المستقرة، وهى

([1]) Michael Bratten, "Second Elections in Africa," in: Larry Diamond and Marc F. Plattne eds., Democratization in Africa (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999) pp. 18-33.

([2]) د. حسنين توفيق إبراهيم المتغير الثقافي في تحليل السياسات العربية: قضايا وإشكاليات، http://004bb14.netsolhost.com/Conference/Hassanein'%20Tawfik.htm

([3]) لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن، انظر:

- هدى ميتكيس، الإسلام والتنمية في إندونيسيا، في ماجدة صالح (محرر)، الإسلام والتنمية في آسيا (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، 1999).

- Larry Diamond, "The globalization of Democracy, Trends, Types ..... Op. Cit., pp. 101-106

تمثل 23% من سكان العالم وهناك 90 دولة ديمقراطية تضم 47% من سكان العالم[1].

وبالتالي شهدت العديد من الدول في الموجة الثالثة للديمقراطية تحولاً ديمقراطيًا إلا أن كثيرًا من الدول التي شملتها هذه الموجة لم تشهد قيام نظم ديمقراطية مستقرة وراسخة، بل شهد ظهور أشكال من النظم السياسية الهجين"Hybrid Regime". وهذا يعني أن مرحلة ما بعد الانتقال الديمقراطي يمكن أن تكون مفتوحة على عدة مسارات، لكل منها شروطه ومعطياته، أولها التحرك علي طريق ترسيخ النظام الديمقراطي، وثانيها تبلور صيغة نظام سياسي هجين أو مختلط يكون قادرًا على الاستمرار، وثالثها العودة إلى شكل من أشكال النظم غير الديمقراطية أو دخول الدولة في مرحلة من الصراع الداخلي[2].

وهذا يفسر حقيقة أن الإطاحة ببعض النظم السلطوية لم يستوجب بالضرورة إحلالها بنظم أخرى أكثر ديمقراطية، حيث قد تخلفها نظمًا أكثر سلطوية أو نظمًا أخرى تقصر عملية التحول على تطبيق إجراءات الديمقراطية الشكلية دون التعددية الحقيقية[3]. ويعد هذا من أهم الأسباب الرئيسية لنشوء النظم السياسية الهجين.

وإذا كانت الموجة الثالثة للديمقراطية وضعت عوامل للتحول الديمقراطي والتي منها العوامل

([1]) Leonardo Morlino, Op.Cit., pp.2-3.

([2]) لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن، انظر

- Larry Diamond and Marc F. Plattner (eds), Op. Cit.
- Michael McFaul, "The Fourth Wave of Democracy and Dictatorship: - Non-Cooperative Transitions in the Post-Communist World," World Politics (Vol.54, No.2, January 2002) pp.212-244.
- Thomas Carothers, "The End of Transition Paradigm," Journal of democracy (Vol.13, No.1, 2002) pp. 5-21

([3]) التجارب الأسيوية في الإصلاح السياسي، في: ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي: نحو رؤية عربية، http://www.arabrenewal.info/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8

الاقتصادية والعوامل الثقافية والعوامل الخارجية.... وغيرها، فإن العديد من الدراسات حاولت تفسير استمرار وبقاء النظم السلطوية طوال هذه الفترة رغم وجود موجة التحول الديمقراطي، حيث ترجع بعض الدراسات استمرار النظم السلطوية إلى عدم توافر الشروط المسبقة للتحول الديمقراطي ومتطلباته، من حيث ضعف المجتمع المدني وعدم قدرته على دعم التحول الديمقراطي وغياب كثير من مقومات التعددية وعدم وجود اقتصاد سوق قوي واستمرار سيطرة الدولة على الاقتصاد، وانخفاض مستويات التحديث والدخول والتعليم، وأخيرًا عدم توافر ثقافة ملائمة للديمقراطية[1].

وفى هذا السياق يرى البعض أن العائق الأساسي أمام التحول الديمقراطي واستمرار النظم السلطوية يتمثل في استمرار قوة الدول وسيطرتها وقدرة النظم القائمة على الإكراه والقمع وردع أي محاولات للتغيير، فضلاً عن تأثيرات التهديد الخارجي التي تساهم في إيجاد مبررات إضافية للشرعية وتهميش قضايا الإصلاح السياسي، وإن كان التهديد الخارجي لا يمكن أن يفسر استمرار النظم الاستبدادية بمفرده[2].

ورغم ذلك يوجد انتقادات لهذه الدراسات تستند إلى شواهد منها قيام بعض الدول ببدء عمليات للتحول الديمقراطي -بدرجات متفاوتة من النجاح- رغم معاناتها من ذات الافتقار لمتطلبات التحول وشروطه المسبقة، وهو ما يظهر في العديد من دول أفريقيا جنوب الصحراء. كما

([1]) لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن، انظر:

- Harry Eckstein, "A Culturalist Theory of Political Change", American Political Science Review (82, September 1988) p. 789.
- Larry Diamond, "The globalization of Democracy..., Op. Cit., p37.

([2]) Eva Bellin, "The Robustness of Authoritarianism in the Middle East; Exceptionalism in Comparative", Comparative Politics (Vol.36, no.2, January 2004) pp.139-141 .

أن غياب أو ضعف توافر هذه الشروط والمتطلبات قد يفسر صعوبة نجاح اكتمال عمليات التحول الديمقراطي باتجاه الوصول إلى ديمقراطيات راسخة، لكنها لا تكفى لتفسير تعثر بدء عمليات التحول عن السلطوية ذاتها.

وبناء على ما سبق يمكن القول بتعدد أشكال النظم السياسية الهجين التي برزت في مرحلة ما بعد الانتقال الديمقراطي في العديد من دول آسيا وأمريكا اللاتينية وشرق أوروبا وأفريقيا خلال الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، فقد أصبح من الواضح أن النظم السياسية الهجين لا تمثل بالضرورة مرحلة للانتقال إلى الديمقراطية الكاملة، بل أصبحت تمثل أشكالاً وأنماطًا من النظم السياسية القائمة، التي استطاعت الحفاظ على قدر من الاستمرارية والتكيف مع بيئتها. وبالتالي خلفت الموجة الثالثة للديمقراطية وراءها أنظمة سياسية تحمل في طياتها بعض سمات الديكتاتورية والديمقراطية معًا، فهي ديمقراطية مقيدة أو ديكتاتورية منفتحة من أبرز ملامحها إجراء انتخابات غير نزيهة ووجود أحزاب غير فاعلة ومنظمات مجتمع مدني تحت رقابة الدولة وأجهزتها وبرلمان ضعيف[1].

ونتيجة لذلك فالعديد من الدول الديمقراطية الجديدة تتصف بضعف الأداء مما جعل البعض يصفها بأنها ديمقراطية غير ليبرالية أو ديمقراطية شكلية، فهذه الدول تخوض انتخابات تنافسية وتؤمن بالتداول على السلطة، وذلك في إطار العديد من مظاهر الاستبداد وفساد النخب الحاكمة وضعف

([1]) لمزيد من التفاصيل حول النظم السياسية الهجين، انظر:

- Thomas Carothers, Op. Cit, pp.9-10.
- Matthijs Bogaards,"How to Classify Hybrid Regimes?: Defective Democracy and Electoral Authoritarianism," Democratization, (Vol.16, No.2, April 2009) pp.399-423.
- Larry Diamond, "Elections Without Democracy: Thinking About Hybrid Regimes," Journal of Democracy (Vol.13, No.2, April 2002) pp.21-35 .

سيادة القانون وعدم الالتزام بمبادئ الدستور ونزاهة الانتخابات[1]. لذا تحتاج الديمقراطيات التي يكون أداؤها ضعيفًا إلى مزيد من مؤسسات الديمقراطية القادرة على دعم مشاركة المواطنين[2].

ثالثًا: مراحل التحول الديمقراطي والنظم السياسية الهجين :

إن كل تجربة من تجارب التحول الديمقراطي تختلف عن التجارب الأخرى، وذلك نتيجة لاختلاف الظروف الموضوعية المحيطة بكل منها واختلاف تكوين القوى الداعمة والقائدة لعملية التحول، وكذلك لاختلاف طبيعة النظم السلطوية. فالثابت أن هناك اختلافًا نسبيًا بين كل من هذه النظم من حيث درجة تماسكها وتسلطها وسيطرتها والأسس التي تستند إليها ممارسة سلطتها في المجتمع الذي تحكمه ومن ثم يمكننا القول بأن عملية التحول الديمقراطي والمراحل التي تمر بها تختلف من حالة إلى حالة أخري من حيث المدى الزمني ومن حيث محتوى كل مرحلة من مراحلها وما يتم فيها من تطورات [3].

وقد حدد البعض عددا من المراحل المتتابعة زمنيًا للتحول الديمقراطي وإن اختلفوا في عدد هذه المراحل إلا إنها جميعًا تدور في إطار مجموعة من المراحل والخطوات تبدأ بانهيار النظام الاستبدادي المغلق وتنتهي بتدعيم الديمقراطية وترسيخها، وما بين انهيار النظام الاستبدادي المغلق وترسيخ الديمقراطية تظهر الأنظمة السياسية الهجين التي اجتازت بعض مراحل التحول الديمقراطي ولكنها شهدت عجزًا ديمقراطيًا نحو استكمال مراحل التحول والوصول لترسيخ الديمقراطية. وبالتالي

([1]) Larry Diamond, The Spirit of Democracy. The Struggle...., Op. Cit.
([2]) Thomas Carothers, Op. Cit., pp.10-11.
([3]) محمد سعد أبو عامود، التحول الديمقراطي وإشكالياته في البلاد العربية،
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96308&eid=2

يمكن تحديد المراحل الآتية للتحول الديمقراطي:

1- مرحلة انهيار النظام السلطوي :

تبدأ هذه المرحلة عندما تحدث أزمة في النظام السياسي ويصبح هناك صراعًا بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة فهو صراع بين الذين يعارضون عملية التحول الديمقراطي وبين المعتلين الذين يدركون أهمية إدخال إصلاحات على النظام السياسي لمواجهة الضغوط التي تهدد شرعيته، ومن ثم يفقد تماسكه وتبدأ عملية التحول[1]، تلك العملية التي تشير إلى الفترة التي تنقضي بين سقوط نظام وسيطرة النظام الذي يحل محله سيطرة تامة على السلطة[2]. وتكمن الخطورة في حالة فشل هذه المرحلة وفرض إرادة المعارضين لعملية التحول الديمقراطي، حيث يصبح النظام أكثر استبدادًا مما كان يشهده قبل هذا الصراع[3]. والأمر يتوقف على نتيجة الصراع بين المتشددين والمعتدلين وطبيعة الضغوط التي يتعرض لها النظام ومدى قدرة أطراف الصراع على تعبئة الموارد اللازمة لإدارة الصراع وتوظيفها في الاتجاه الذي يتلاءم وأهداف كل طرف[4].

وفى الحقيقة يوجد أسباب متعددة تجعل من الصعب تفسير عمليات التحول الديمقراطي في النظم التسلطية حيث أن هذه النظم تختلف عن بعضها البعض بنفس درجة اختلافها عن النظم الديمقراطية، الأمر الذي يؤدى إلى التأثير على كيفية وسرعة ونمط انهيارها وتحولها حيث تعتمد على

([1]) Dankwart Rustow, "Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model", in: Lisa Anderson, Transitions to Democracy (Columbia University Press, 1999) pp.27-28.

([2]) جي هيرميت، مرجع سابق، ص 11.

([3]) Dankwart Rustow, Op. Cit., pp27-28

([4]) محمد سعد أبو عامود، التحول الديمقراطي وإشكالياته في البلاد العربية، مرجع سابق.

جماعات مختلفة لشغل المناصب السياسية وتستند على تأييد قطاعات مختلفة، كما أن لها إجراءات مختلفة لاتخاذ القرار وأشكال متباينة من التنافس والانقسام الداخلي وطرق مختلفة لاختيار القادة وتحديد كيفية استخلافهم وأساليب متنوعة للاستجابة لمطالب المعارضة[1].

وعلى الرغم من ذلك يمكن تفسير عمليات التحول الديمقراطي في النظم السلطوية حيث تقوم قيادة هذه النظم بإجراء تحول ديمقراطي لمواجهة فقد الشرعية السياسية وانقسام التحالف الذي يؤيد بقاءها في السلطة، كما قد يلجأ القادة إلى الديمقراطية باعتبارها بديلاً عن النظام السلطوي الذي استنفذ مبررات وجوده، ولم يعد قادرًا على مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية، فتتخذ هذه القيادة من التحول الديمقراطي مدخلاً لتعزيز قدرتها على الاستمرار من خلال احتواء المطالب الداخلية والخارجية بالإصلاح[2].

ولا ينطبق هذا التفسير على جميع النظم الاستبدادية، حيث ترفض بعض هذه النظم التغيير والأخذ بإجراءات حقيقية للتحول الديمقراطي وتقصر عملية التحول على مجموعة من الإجراءات الشكلية، مما يجعلها تتحول من نظم استبدادية إلى نظم هجينة أو حرة جزئيًا لا يمكنها الانتقال إلى الديمقراطية الليبرالية، ويرجع ذلك إلى امتلاك هذه النظم لأدوات الحكم والسيطرة السياسية والاستمرار وتمتعها بمصادر خاصة للشرعية[3]، وقدرتها على الحشد والتعبئة الشعبية للتغيير أو

([1]) الديمقراطية والإصلاح السياسي – مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سابق، ص 121.

([2]) د. حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية....، مرجع سابق، ص ص. 92-94

([3]) أحمد عبد الكريم سيف إشكالية التدخلات الإقليمية والدولية في تجارب التحول الديمقراطية، الراصد للبحوث والعلوم، http://www.arrasid.com/index.php/main/index/33/138/contents

الإصلاح[1]. فضلاً عن قدرتها على تحقيق تقدم اقتصادي يمكن أن يساعدها على البقاء لفترات أطول[2]. ومثال ذلك ما حدث في تشيلي وتايوان حيث ساهمت الأنظمة القائمة في التنمية الاقتصادية مما ساعدها على تحقيق شرعية رغم أنها نظم سلطوية، وحينما سمح أخيرًا بالانتخابات في كلتا الدولتين، ظهر ميلاً واضحًا للإبقاء على الحكم السلطوي وأعيد انتخاب الكومنترن للحفاظ على ثمار الرخاء الاقتصادي الذي تحقق بشق الأنفس متغاضين عن القمع، حيث ارتبطت الديمقراطية لدى الشعب بالعودة إلى عدم الأمان الاقتصادي، ورغم إزاحة بينوشيه في تشيلي عن السلطة إلا أن الشعب تمسك بالقوانين التي وضعها بخصوص حقوق الملكية والدستور الذي أقر في عهده[3].

وإذا كان التقدم الاقتصادي يساعد على بقاء النظم الاستبدادية، فإن الأزمات الاقتصادية تعتبر أحد دوافع التحول الديمقراطي، حيث يؤدي تدهور الأداء الاقتصادي إلى انقسامات بين النظام السياسي وبين النخبة الاقتصادية مما يدفع الأخيرة إلى تخليها عن دعم النظام، كما يؤدي تدهور الأوضاع الاقتصادية إلى إمكانية تعبئة الجماهير ضد النظام[4]. فتردي الأوضاع الاقتصادية التي عانت منها الكثير من دول العالم الثالث ذات الحكم السلطوي، كان عاملاً مهمًا في اهتزاز شرعية نظمها، وما يرتبط بذلك من أزمات تشهدها هذه النظم وخاصة في فشلها في القيام بأدائها

([1]) Eva Bellin, Op. Cit., pp144-147.

([2]) Jan Teorell, "Exogenous Shocks and Authoritarian Regime Types", Determinants of Democratization: Explaining Regime Change in the World, 1972-2006 (Paperback–November 29, 2010) pp.117-140

([3]) Lawrence Whitehead "On Democracy and Democratization ", in Democratization: Theory and Experience (Oxford and New York: Oxford University Press, 2002) .

([4]) Jan Teorell, Op. Cit., pp117-140.

المنوط بها وخاصة على المستوى السياسي والاقتصادي[1].

وعلى الرغم من ذلك يرى البعض أن هذا لا يصلح لتحليل استمرارية النظم السلطوية بشكل عام، وخاصة وأنه يوجد أنظمة غير ديمقراطية تتسم بالمؤسسية والاستقرار والشرعية كما هو الحال بالنسبة لأي نظام ديمقراطي، يتمتع بدعم المجتمع، خاصة إذا كانت المنافع منتشرة بشكل كاف، وكان اللجوء إلى الإكراه محدودًا، والنظرة إلى التغيير السياسي بأنه محفوف بالمخاطر.

2- مرحلة قيام وتماسك النظام الديمقراطي:

تتضمن هذه المرحلة إرساء مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم بحيث يتمتع الحاكم بطاعة المحكومين ويلتزم المحكومون بقواعد اللعبة السياسية بما يمكنهم من تغيير الحكومة بالوسائل السلمية وعلى فترات منتظمة خلال انتخابات دورية تنافسية[2]. تلك المرحلة أطلق عليها "Damkwart Rustow" مرحلة القرار أو الاختيار وهى المرحلة التي يتم فيها الاتفاق أو عدم الاتفاق على قواعد الممارسة الديمقراطية وهي عملية معقدة قد تطول إلى عقود حتى تتحقق[3]. وهذا ما جعل البعض يصف الفترة التي تنقضي بين سقوط النظام وسيطرة النظام الذي يحل محلة سيطرة تامة على السلطة بمرحلة عدم اليقين السياسي لطبيعة الأحداث والإجراءات والتحالفات المتغيرة وصعوبة تحديد النتائج[4]. الأمر الذي يجعل هذه المرحلة تشهد صراعات بالغة الأهمية بعضها قد يكون امتدادًا لصراعات المرحلة الأولى والبعض الأخر صراعات جديدة بين القوى

([1]) Samuel P. Huntington, Op. Cit., pp.49-57.

([2]) عبد الكريم عبد لاني، مرجع سابق، ص 36-40.

([3]) Dankwart Rustow, Op. Cit., pp27-30.

([4]) تيري لين وفيليب س. شميتر، مرجع سابق، ص 26.

الداعمة لإقامة النظام الديمقراطي، وهذه الصراعات الأخيرة تشكل خطورة على عملية التحول الديمقراطي من الصراعات بين أنصار النظام القديم والداعين إلى التحول الديمقراطي. وبالتالي هذه المرحلة يسود فيها الاعتقاد من جانب الفاعلين السياسيين الرئيسيين والأحزاب وجماعات المصالح أو أي قوى أخرى بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة[1].

ويرى "O'Donnell and Schmitter" بشكل محدد أن أي مرحلة انتقالية تشهد في بدايتها انقسامات مهمة داخل النظام السلطوي نفسه[2]. ولذلك تعد المرحلة الأولى من عملية التحول ذات تأثير حاسم على مساره ونتائج هذه العملية، ولذلك يعتبر من أهم المحددات في هذه المرحلة مدى قدرة أطراف الصراع على التوصل إلى اتفاق مشترك بشأن عملية التحول الديمقراطي[3].

3- مرحلة ترسيخ الديمقراطية :

تميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين عمليات التحول الديمقراطي من جانب والترسيخ الديمقراطي من جانب آخر، فحدوث التحول الديمقراطي أمر واستمرار وتعزيز الديمقراطية أمر أخر تمامًا[4]. فهذه المرحلة هي المرحلة الحاسمة في التمييز بين النظم الديمقراطية وغيرها من النظم الهجين التي مرت ببعض مراحل التحول الديمقراطي دون أن تنجح في عملية ترسيخ الديمقراطية.

([1]) محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق.

([2]) Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies (Baltimore, MD; Johns Hopkins University Press, 1986), p. 19.

([3]) أمل مختار، صعوبة الانتقال الديمقراطي وخبرة الموجة الديمقراطية اللاتينية، الأهرام اليومي
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1346558&eid=6744

([4]) الديمقراطية والإصلاح السياسي – مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سابق، ص 136.

وبالتالي تشير مرحلة تدعيم الديمقراطية إلى ثبات مستوى سلوك القادة السياسيين وبناء المؤسسات والقبول الحقيقي للديمقراطية من جانب كل من المحكومين والنخبة[1]. وبالتالي تشير هذه المرحلة إلى استقرار الديمقراطية ودعم مؤسساتها وتشكيل ثقافة المجتمع السياسي بما يؤدى إلى رفض كل بدائل الديمقراطية[2].

إن الربط بين الموجة الثالثة والنظم السياسية الهجين يتطلب التمييز بين حدوث التحول الديمقراطي من ناحية واستمرار وتعزيز الديمقراطية أو ما عرف بترسيخ الديمقراطية من ناحية أخرى. فالنظم السياسية الهجين نظمًا بدأت التحول الديمقراطي واتخذت بعض إجراءاته ولكنها لم تصل إلى دعم وتعزيز الديمقراطية. فيرى أنصار المدخل الانتقالي وخاصة الدراسات التي ركزت على التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية أهمية التعزيز الديمقراطي نتيجة نشوء وانهيار بعض النظم الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، الأمر الذي يرجع تفسيره إلى عدم استمرار وترسيخ الديمقراطية[3].

مما دفع "Damkwart Rustow" للاهتمام بكيفية تحقيق الديمقراطية أكثر من مجرد البحث في شروط ومتطلبات التحول الديمقراطي[4]، وذلك عكس أفكار المدخل التحديثي الذي ركز على اشتراطات الديمقراطية وفى مقدمتها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والشرعية السياسية، وأثبت أن الدول الأكثر ديمقراطية هي الدول التي تتمتع بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية أعلى، مما جعل هذا المدخل يفترض وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي. وقد

([1]) جي هيرميت، مرجع سابق، ص 13.

([2]) حسن محمد سلامة، التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر 1981-1999، رسالة ماجيستير (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 1998) ص 14.

([3]) الديمقراطية والإصلاح السياسى، مرجع سابق، ص ص 136-137.

([4]) Dankwart Rustow, Op. Cit., pp.14-17.

تعرضت هذه الأفكار لانتقادات من كثير من الباحثين وخاصة وأن هناك بعض الدول استطاع تحقيق ديمقراطية دون وجود تنمية اقتصادية مما يدحض افتراض هذا المدخل بأن التنمية الاقتصادية هي التي أدت إلى الديمقراطية، وربما أوضح أنصار المدخل البنيوي هذه الإشكالية بضرورة التمييز بين اشتراطات إنشاء الديمقراطية وبين اشتراطات المحافظة عليها وترسيخها[1].

ولذلك استطاع "Damkwart Rustow" أن يميز بين عوامل إقامة الديمقراطية والعوامل المساهمة في تعزيزها واستمرارها، حيث أكد على أن العوامل التي تحافظ على الديمقراطية مستقرة ربما لا تكون نفس العوامل التي تجلب الديمقراطية إلى الوجود، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى إيجاد جدل كبير حول دور المجتمع المدني باعتباره عاملاً مؤديًا إلى الانتقال الديمقراطي، وبالتالي يعتبر المجتمع المدني ينتج عن الديمقراطية وليس شرطًا مسبقًا لوجودها[2].

كما يرى أن عملية الانتقال الديمقراطي لابد أن تمر عبر عدة مراحل ورغم أنه يعتقد بأن المرور في أحدى المراحل لا يعني بالضرورة الوصول إلى مرحلة أخرى، إلا أنه يعتقد بضرورة أن تسبق الوحدة الوطنية جميع المراحل[3]. وربما هذا يفسر أن كثيرًا من نظم التحول الديمقراطي في الموجة الثالثة أصبحت نظمًا سياسية هجين حيث أن معظم هذه الدول مازالت في المرحلة الأولى أو الثانية ولم تصل إلى مرحلة الترسيخ الديمقراطي.

([1]) لمزيد من التفاصيل حول هذه المداخل، انظر:

الديمقراطية والإصلاح السياسى – مراجعة عامة...، مرجع سابق، ص ص 120-126.

([2]) Dankwart Rustow, Op. Cit., pp.32-34.

([3]) Ibid, pp.26-27.

وهذا يوضح طبيعة النظم السياسية الهجين فهي نظمًا ربما توفرت فيها اشتراطات إنشاء الديمقراطية وبدأت بالتحول ولكن يغيب عنها اشتراطات المحافظة على الديمقراطية فلماذا وكيف يبدأ التحول الديمقراطي أمر وكيف نحافظ على الديمقراطية أمر آخر.

رابعًا: أنماط التحول الديمقراطي والنظم السياسية الهجين

يرتبط طبيعة النظام السياسي الناشئ عن التحول الديمقراطي –مع عوامل أخرى– بنمط التحول الذي اتبعته الدولة، فأنماط التحول الديمقراطي تشمل نمط التحول ونمط التحول الإصلاحي ونمط الإصلاح ونمط التدخل الخارجي.

1– نمط التحول

يحدث هذا النمط عندما يقرر النظام إدخال تغييرات وإصلاحات سياسية يرى أنها من مصلحته للاستمرار في السلطة وتتمثل النتيجة الأكثر احتمالاً لهذا الشكل من التحول الديمقراطي في قيام ديمقراطية محدودة، حيث تحتفظ النخب المسيطرة في النظام التسلطي بسيطرة على السلطة، ويعتبر هذا النمط الغالب لعمليات التحول الديمقراطي في العديد من دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الآسيوية[1].

ويتخذ التحول الديمقراطي وفقا لنمط التحول شكلين:

1– مبادرة النظام السياسي من تلقاء نفسه بتبني التحول الديمقراطي، وفتح المجال أمام المواطنين للمشاركة السياسية واحترام حقوقهم وحرياتهم، حيث تشعر النخبة الحاكمة بأنها لن تتمكن

([1]) الديمقراطية والإصلاح السياسي – مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سابق، ص 132.

من ضمان استمرارها في الحكم ومصالحها المباشرة وغير المباشرة إذا لم تقدم تنازلات إلى المواطنين وإلى المعارضين تفضي إلى انفتاح سياسي محدود[1].

2- استجابة النظام السياسي للضغوط الشعبية المطالبة بالحرية والإصلاح، وخاصة في ظل تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في النظام السياسي، فيأتي التحول الديمقراطي لامتصاص الغضب الشعبي، كإحدى الاستراتيجيات لمواجهة هذه الضغوط[2]. فلقد أدخلت العديد من الأنظمة العربية بعض التعديلات الدستورية في محاولة منها للخروج من الاستبداد السياسي الذي ترفضه القوى الداخلية والقوى الخارجية[3]. ولكن نظرًا لشكلية هذه التعديلات عجزت الأنظمة العربية بشكل كبير في تحديث سياساتها في الحكم وفشلت في دعم شرعيتها[4].

ويؤيد هذا النمط من التحول "Damkwart Rustow" حيث يرى أن الانتقال الديمقراطي يحدث من خلال النخب السياسية، ولكن رغم أهمية دور النخب في عملية التحول الديمقراطي، إلا أن النخب في أية دولة تبقى وليدة ظروفها وتتأثر بها. كما لا ينبغي النظر إلى عملية التحول بأنها تعتمد على النخب فقط، فعملية التحول تعتمد على عوامل عديدة ومتداخلة[5]. كما

([1]) فاطمة مساعيد، "التحولات الديمقراطية في أميركا اللاتينية: نماذج مختارة"، دفاتر السياسة والقانون (الجزائر: جامعة قاصدى مرباح ورقلة، إبريل 2011) ص 224.

([2]) محمد تركي بني سلامة، "عملية التحول الديمقراطي في سلطنة عمان"، مجلة المنارة (الأردن: جامعة آل البيت، المجلد 13 عدد 2007، 7) ص ص 63-64.

([3]) حسن بن كادي، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها، دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية، ماجستير العلوم السياسية (الجزائر: جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2008/2007) ص 120.

([4]) إبراهيم قلواز: "ثورات الربيع العربي بين الدوافع الداخلية والأجندات الخارجية"، المجلة الأفريقية العلوم السياسية، http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article & id= 306: -spring-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7

([5]) Dankwart Rustow, op. cit, pp.32-34

أن حدوث انشقاق في الحزب الحاكم مع العمل على توحيد للمعارضة يؤدي إلى قيام النظام بإجراء التحول الديمقراطي حفاظًا على الاستمرار. ولذلك تعد النظم التسلطية متعددة الأحزاب أكثر عرضة للتحول الديمقراطي من نظم الحزب الواحد الذي يصعب فيها حدوث انشقاق كما يصعب توحد المعارضة[1].

2- نمط التحول الإصلاحي

يحدث هذا التحول عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار مع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، وذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي بديل. فهذا النمط يعتمد على التفاوض بين المؤسسات القديمة والمعارضة السياسية الصاعدة حول مجموعة من الضمانات المتبادلة والقيود وذلك أسوة بالعديد من الدول التي شهدت تحولات ديمقراطية مثل بعض دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، كما تقدم جنوب أفريقيا نموذجا لهذا النمط من أنماط التحول الديمقراطي[2].

ومن بين العوامل المهمة التي تدفع قادة النظام السلطوي إلى الدخول في مفاوضات مع القوى المعارضة تراجع النظام السياسي والتدهور الاقتصادي والضغوط الخارجية المتزايدة. أما بالنسبة للعوامل التي قد تدفع بالقوى السياسية والاجتماعية المعارضة إلى الدخول في الحوار فقد تتمثل في افتقادها للقوة الكافية للإطاحة بالنظام القائم، مما قد يدفعها إلى قبول التفاوض على أمل التوصل إلى ميثاق يرضى كافة الأطراف. وبالتالي يتطلب هذا النمط تدهور سلطة النظام التسلطي بالدرجة

(1) Jan Teorell, Op. Cit., pp.117-140
(2)Larry Diamond, The Spirit of Democracy:...., Op. Cit.

التي لا تمكنه من قمع المعارضة بصورة حاسمة، كما أن نخب المعارضة لا تتمتع بالقوة الكافية التي تمكنها من فرض تغيرات جوهرية على النظام القائم[1]. وخاصة وأنه كلما كانت الأجهزة الأمنية الإكراهية للنظام تتمتع بالقدرة والرغبة في الدفاع عن النظام السلطوي القائم، فإن احتمالات بقاء النظام السلطوي ومقاومته لأي محاولات للإصلاح والتغيير تصبح أعلى[2].

وبالتالي لن يحدث أي تقدم تجاه الترسيخ الديمقراطي وفقًا لنمط التحول الإصلاحي إلا إذا تضمنت المرحلة الانتقالية مفاوضات واتفاقات بين نخب النظام التسلطي ونخب المعارضة، لتأمين خروج هذه النخب من السلطة وهذا ما حدث في تشيلي والسلفادور[3].

وفى الحقيقة تثبت معظم التجارب الدولية للانتقال الديمقراطي أن أفضل الطرق للتحول الديمقراطي هي تلك العملية الانتقالية التي تتم عبر تفاهم بين النظام السلطوي القديم والقوى المطالبة بالديمقراطية في إطار من السلمية والتدرج. ولهذا تعد التجربة البرازيلية هي التجربة الأكثر نجاحًا بين تجارب الموجة اللاتينية، وذلك لأنها بدأت مع ظهور تيار إصلاحي داخل المؤسسة العسكرية الحاكمة مقتنع بوجوب التعامل مع قوى المعارضة وإيجاد خارطة طريق لانتقال ديمقراطي وذلك خلافا للانتقال الديمقراطي في الأرجنتين[4].

([1]) الديمقراطية والإصلاح السياسي – مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سابق، ص 133.

([2]) Eva Bellin, Op. Cit., 144-147.

([3]) فاطمة مساعيد، مرجع سابق، ص 224.

([4]) أمل مختار، مرجع سابق.

3- نمط الإصلاح

يعتمد هذا النمط على المطالب الشعبية التي تقود هذا التحول وليس التفاوض والاتفاق بين النخب، حيث يؤدي الضغط الشعبي إلى إرغام النخب الحاكمة على التخلي عن السلطة دون أن يؤدي ذلك إلى عملية ديمقراطية مستقرة، وبالتالي من غير المحتمل أن يؤدي تغيير النظم التسلطية عن طريق التعبئة الجماهيرية والضغوط الشعبية إلى قيام نظم ديمقراطية ليبرالية مستقرة، بل على العكس فهناك احتمال لأن تنتكس النظم الجديدة وتحل محلها أشكال جديدة من النظم التسلطية[1]. ويحدث أحيانًا أن تنمو الديمقراطية في بلد ما بفعل انهيار سياسي وليس عن طريق التفاوض. مثل ما حدث عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وإجراء انتخابات في روسيا عام 1991، ولكن المشكلة تتمثل في عدم وجود مجتمع مدني قوى يمكن أن يساهم في قيادة عملية التحول الديمقراطي والحيلولة دون تأسيس الاستبداد من خلال تبني نظام سياسي شبه ديمقراطي[2].

وقد تعددت النماذج التي شهدت اضطرابات سبقت عملية التغيير السياسي وإقصاء قيادات لا تحظى بالقبول والشرعية على غرار ما شهدته الفلبين التي أجبر فيها الرئيس "جوزيف أسترادا" على التنازل عن منصبه تحت وطأة المظاهرات الشعبية التي تطالب بملاحقته قضائيًا على مخلفات مالية وانتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها أو شارك مع قيادته في ارتكابها. وبالتالي يتم هذا النمط نتيجة الضغوط الشعبية وقوى المعارضة الموحدة أمام انقسامات وخلافات داخل النخبة الحاكمة

---

(1) Samuel P. Huntington,0p. Cit.…

(2) البلد شبه الديمقراطى،

http://www.democracy.se/ar/ar03) %D8% A7%D9%.84%D8%

نفسها وهذا ما حدث في الأرجنتين[1].

4- نمط التدخل الخارجي

يرى بعض المحللين أن الدول الغربية سعت مع انهيار الاتحاد السوفيتي إلى إيجاد مصدر لشرعية نموذجها المرتبط بالحرية مقابل نموذج الاستبداد الشيوعي، وهو ما تمثل في لجوئها إلى دعم عمليات التحول الديمقراطي في الخارج كوسيلة لترويج النموذج السياسي والاقتصادي الغربي في مناطق عديدة من العالم. وارتبط ذلك بالتركيز على الشكل الخارجي للتحول الديمقراطي والمتمثل في إجراء انتخابات تعددية وتأمين بعض الحريات على حساب جوهر العملية الديمقراطية[2].

واتخذ الضغط الدولي من أجل الديمقراطية ثلاثة أشكال هي الدبلوماسية والمساعدة المشروطة والعقوبات وغالبًا ما تتقارب هذه الأشكال جزئيًا أو تتداخل كليًا وقد تكون الدبلوماسية أكثر فاعلية في التشجيع على التحول الديمقراطي عندما توفر دعمًا ما أو تساهم في وضع حوافز ايجابية في مقابل إصلاحات ديمقراطية أو عندما تهدد بفرض عقوبات ضد النظم الاستبدادية. وقد دفعت الضغوط الدبلوماسية عددًا من الدول نحو الديمقراطية أواخر السبعينيات والثمانينيات ويذكر جهود الرئيس الأمريكي "كارتر" ضد انتهاكات حقوق الإنسان في بعض دول أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين والدومينيك... وغيرها. وتفشل العقوبات بشكل خاص مثلها في ذلك مثل أشكال أخرى من الضغط السلمي عندما تفتقر إلى نفوذ كاف على الدولة الاستبدادية وعندما لا تنال دعم

(1) فاطمة مساعيد، مرجع سابق، ص 224.

(2) د جمال محمد سالم، العجز الديمقراطي: أزمة النظم السياسية الليبرالية في العالم الجديد،
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=780530

الدول القوية المجاورة. كما أن منطق ربط المساعدة الاقتصادية بالديمقراطية يعد حديث العهد فيما عرف بالمساعدة المشروطة والتي ارتبطت بسياسات الإصلاح الاقتصادي لدولة ما[1].

وفى الحقيقة تلعب العوامل الخارجية دورًا مزدوجًا يتمثل في قيام المؤسسات الدولية المانحة للإعانات الاقتصادية بدور قوي ومؤثر في قرارات التحول الديمقراطي، حيث طالبت هذه المؤسسات ببدء عملية التحول الديمقراطي وربط استمرارية المعونات الخارجية بموافقة النظم التسلطية على التحول الديمقراطي فيما أصبح يعرف بالمشروطية الاقتصادية والمشروطية السياسية، هذا فضلاً عن التدخل العسكري المباشر في بعض الدول والذي يثير جدلاً كبيرًا حول مدى إمكانية تحقيق الديمقراطية من خلاله[2]. ومثالاً لذلك التدخل العسكري الأمريكي ضد أفغانستان عقب أحداث 11 سبتمبر عام 2001 لم يسفر عن أي نتائج ايجابية تجاه التحول الديمقراطي، وكذلك التدخل العسكري الأمريكي في العراق عام 2003 من أجل الديمقراطية[3].

وبالتالي فالفاعلين الخارجين مهما كانت درجة قوتهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية لا يستطيعون فرض خياراتهم السياسية على دول لا ترغب في التحول،كما أن الديمقراطية لن تترسخ وتزدهر إلا عندما تتوفر اشتراطات وعوامل داخلية محددة[4].

ويمكن الإشارة إلى تجربة البرتغال وأسبانيا واليونان التي لعب فيه الدعم الأوروبي دورًا مؤثرًا في ترسيخ الديمقراطية والذي اعتمد أساسًا على الاتفاق حول تفضيل الديمقراطية وغياب أية انقسامات

([1]) Larry Diamond, The Spirit of Democracy: The Struggle...., Op. Cit.

([2]) الديمقراطية والإصلاح السياسي – مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سابق، ص 134.

([3]) البلد شبه الديمقراطى، مرجع سابق.

([4]) الديمقراطية والإصلاح السياسي – مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سابق، ص 134

إثنية أو دينية أو طبقية، وتؤكد هذه التجربة ما توصل إليه "Damkwart Rustow" من ضرورة أن يسبق جميع مراحل التحول الديمقراطي مرحلة الوحدة الوطنية، الأمر الذي يوضح غياب مفهوم ترسيخ الديمقراطية في العديد من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، وظهور العديد من الأنظمة السياسية الهجين.

إن تجارب التحول الديمقراطي في مناطق عديدة من العالم تشير إلى اختلاف تأثير العوامل الخارجية، ففي بعض التجارب كانت العوامل الخارجية مؤثرة في بدء عملية التحول الديمقراطي وأحيانًا حاسمة في تحديد مصير التحول الديمقراطي وخاصة بعد الهزيمة في الحرب مثل اليابان بعد عام 1945 والعديد من دول العالم الثالث التي شرعت في عملية التحول الديمقراطي نتيجة الضغوط الخارجية. وبالتالي تؤكد الدراسات المقارنة على أن القوى الدافعة للتحول الديمقراطي كانت أحيانًا داخلية في الأساس وفى حالات أخرى كانت أساسًا خارجية، وفى الغالب كانت هناك عوامل داخلية وخارجية مجتمعة تدفع نحو التحول الديمقراطي، مما يؤكد ما توصلت إليه بعض الدراسات من حقيقة أن العوامل الخارجية دون وجود عوامل داخلية لن تؤثر بشكل كبير على التحول الديمقراطي[1]. وذلك خلافًا لبعض الدراسات التي أشارت إلى أن التدخل الأجنبي سواء تدخل

(1) لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن، انظر:
- محمد تركي بني سلامة، مرجع سابق، ص ص 62-64.

عسكري أو تدخل من خلال فرض عقوبات اقتصادية لا يلعب دور يذكر في عملية التحول، وذلك لأن هذا التدخل لا يعمل إلا لتحقيق مصلحة الدول الكبرى وليس مصلحة الدولة ذاتها، وكثيرًا ما ترتبط مصالح الدول الكبرى ببقاء النظام المستبد[1].

وإذا كان ما سبق يوضح تأثير العوامل الخارجية في دعم التحول الديمقراطي، فإن العوامل الخارجية لا يقتصر دورها على دعم الديمقراطية وإنما يشمل دورها أيضًا دعم أنظمة استبدادية، وذلك وفقًا لمصالح الدول الكبرى وأمنها القومي، ففي أمريكا اللاتينية ساندت الولايات المتحدة الأمريكية أنظمة عسكرية ديكتاتورية تمارس انتهاكات إنسانية جسيمة ضد معارضيها وذلك حفاظا على أمنها القومي ومصالحها الاقتصادية في المنطقة. فعلي سبيل المثال أيدت الولايات المتحدة الأمريكية انقلاب الجنرال بينوشيه ضد الرئيس المدني المنتخب في تشيلي، وقد ظل بينوشيه يحكم البلاد حكمًا قمعيا ديكتاتوريا ما يقرب من 20 عامًا كان خلالها حليفا للولايات المتحدة الأمريكية[2]. كما لا يمكن إغفال دور بعض القوى الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في تكريس التسلط والاستبداد في العالم العربي من خلال تقديم الدعم والمساندة لنظم تسلطية طالما

- الديمقراطية والإصلاح السياسى - مراجعة....، مرجع سابق، ص ص 134-136.

([1]) Jan Teorell, Op. Cit., pp.117-140

([2]) أمل مختار، مرجع سابق.

كانت تتوافق مع مصالحها[1].

ويمكن في ضوء ما سبق أن نشير إلى بعض الملاحظات بشأن أنماط التحول الديمقراطي:

1- يشير البعض إلى أن النظم التسلطية متعددة الأحزاب تكون أكثر نزوعًا أو قابلية لبدء عملية التحول الديمقراطي كرغبة من النخبة السياسية أو كاستجابة للاحتجاجات الشعبية أو بسبب التدخلات الأجنبية. ويرجع هذا إلى السماح بوجود المعارضة وإضفاء الشرعية على النظام من خلال إجراءات ديمقراطية شكلية كالانتخابات مما يدعم من احتمالية الضغط على النظام من أجل التغيير[2].

2- يرتبط نمط التدخل الخارجي بوجود مصالح خارجية للدول الكبرى تحرك سياساتها تجاه دعم الديمقراطية أو تجاه دعم النظم الحليفة حتى لو كانت نظمًا استبدادية، وهذا ما دفع البعض للتأكيد على أهمية العوامل الداخلية في عملية التحول الديمقراطي والتي يأتي في مقدمتها الإرادة الشعبية والنخب السياسية وتوحد المعارضة. ففي فنزويلا بعدما نجح شافيز في الوصول إلى الحكم عبر انتخابات حرة نزيهة في 1998، ثم مرة أخرى بعد تعديل الدستور في عام 2000 وبعد تبنيه

(1) لمزيد من التفاصيل، انظر: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: "نحو الحرية في الوطن العربي" (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2005).

(2) Jan Teorell, Op. Cit., pp.117-140.

لسياسة خارجية عدائية نحو الولايات المتحدة الأمريكية وتقاربه مع كوبا، قامت الولايات المتحدة بدعم انقلاب عسكري ضده في عام 2002. ولكن الشعب الفنزويلي خرج في مظاهرات حاشدة للدفاع عن إرادته بالتحول الديمقراطي. وبالتالي استطاعت هذه الدول وبإرادة شعبية أن تحقق الانتقال الديمقراطي[1].

خامسًا: الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي والنظم السياسية الهجين

لا تعرف المجتمعات والنظم السياسية الثبات بل هي في حالة تحول، سواء كانت النظم تتصف بالديمقراطية أو تتصف بالاستبداد، ولأن التحول الديمقراطي في كل مرحلة يتأثر بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، فقد وصف بعض المفكرين التحولات الجديدة نحو الديمقراطية بالموجة الرابعة للديمقراطية، وهو إقرار بصحة ما ذهب إليه " Samuel P. Huntington" من أن الديمقراطية مرت بثلاث موجات للتحول. وارتبط الحديث عن الموجة الرابعة ببعض الأسماء أهمها ''Larry Diamond'' و''Michael McFaul'' الذي درس التحولات التي تشهدها دول المعسكر الاشتراكي سابقًا، وكذا تعثر الديمقراطية في الشرق الأوسط وتوصل إلى أن الموجة الثالثة لم تنتج بالضرورة أنظمة ديمقراطية مستقرة بل أوجدت أحيانًا أنظمة

(1) أمل مختار، مرجع سابق.

هجينة. وفي هذا السياق يرى البعض أن الموجة الرابعة للديمقراطية يمكن أن تضم بعض الدول العربية نتيجة متغيرات محلية وإقليمية ودولية، والتي منها إفلاس النظم السياسية وعدم قدرتها على مواجهة الأزمات الداخلية والضغوط الدولية وفي مقدمتها تبنى الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة نشر الديمقراطية، فضلاً عن قوة المجتمع المدني ودوره في دعم حقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية[1].

وفي الحقيقة يوجد اختلافات حول بداية الموجة الرابعة للديمقراطية، حيث يرى البعض أن الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي مرت بمرحلتين الخط الفاصل بينهما يتمثل في انهيار الاتحاد السوفيتي، ففي عام 1989 سقطت الشيوعية في أوروبا الشرقية وتركت تغيرات جذرية في عملية التحول الديمقراطي، دعت بعض الباحثين لوصف هذه المرحلة بالموجة الرابعة للديمقراطية[2]. إلا أن العديد من الباحثين اعتبر التحولات الديمقراطية التي لحقت بأوروبا الشرقية فيما بعد عام 1989 جزءًا لا يتجزأ من الموجة الثالثة لأنه تبعًا للإطار الفكري الذي وصفه "Samuel P. Huntington" لم تظهر أي موجة تطيح بالموجة الثالثة وأن المرحلة الممتدة ما بين عام 1974

(1) د.إبراهيم أبراش، العالم العربي بين ديمقراطية متعثرة وحكامة منشودة،
http://palnation.org/vb/showthread.php?t=515
(2) Michael Macfaul, "The Fourth Wave …., Op. Cit., pp. 212-244.

وحتى عام 1999 بأكملها هي مرحلة توسع ديمقراطي مستمر[1].

وبالتالي لحقت بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي موجة رابعة ضمت دولاً جديدة تحولت إلى الديمقراطية في أوروبا الشرقية وهي سلوفاكيا عام 1998 وكرواتيا عام 2000 وصربيا عام 2000 وجورجيا عام 2003 وأخيرًا أوكرانيا 2004، ويرى ''Michael McFaul'' أن الثورة في كل من صربيا وجورجيا وأوكرانيا متشابهة حيث استفادت كل ثورة بالمساحة المخصصة إلى حد ما من نظام شبه أوتوقراطي وقوة المعارضة ومراقبة الانتخابات لمنع تزويرها والدعاية لاحتجاجات شعبية متصاعدة وحدوث انقسامات بين قوات الأمن والتي أعاقت استخدام القمع أو جعله غير فعال لوضع حد للمظاهرات ومن ثم إنقاذ النظام[2].

ويعد الافتراض الضمني الذي يستند إليه نموذج ''Michael McFaul'' هو ما انتهى إليه ''Carl Gershman'' رئيس الوقفية الوطنية للديمقراطية من أن الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي خلفت وراءها أنظمة سياسية مهجنة يعد من أبرز ملامحها إجراء انتخابات غير نزيهة، ووجود أحزاب غير فاعلة، ومنظمات مجتمع مدني تحت رقابة الدولة وأجهزتها، ومؤسسات إعلامية

(1) Larry Diamond, The Spirit of Democracy: The Struggle….., Op. Cit.

(2) Michael McFaul, "Transitions from post communism", Journal of Democracy (Vol. 16, No. July 2005) p.4.

حكومية، وبرلمان ضعيف، وسلطة تنفيذية مهيمنة. وبالتالي وضع "Michael McFaul" نموذجًا للتحول الديمقراطي في إطار الموجة الرابعة للديمقراطية له اشتراطات تتعلق جميعها بحالة نظام يجمع بين خصائص النظم الاستبدادية والديمقراطية، ويصبح الأمر يتعلق بترجيح القوى المطالبة بالديمقراطية في مقابل القوى الساعية إلى دعم الاستبداد، الأمر الذي دفعه للتأكيد على أهمية قوى المعارضة ودورها في التغيير وتفعيل الحقوق المنصوص عليها دستوريًا[1].

([1]) لمزيد من التفاصيل، انظر:

- سامح فوزي، الموجة الرابعة.. الديمقراطية تواجه الديكتاتورية،

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/world-affairs/85543-2006-09-09%2000-00-00.html

- كريبش نبيل، مرجع سابق، ص ص233-234.

ويعتبر من أهم مميزات الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي أن عملية التحول الديمقراطي والانتقال السلمي للسلطة جرى أثناء ومن خلال الانتخابات، حيث اتخذ انتقال السلطة في دول الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي شكلين أساسين:

1- شكل الثورات الانتخابية والتي تمثله كل من جورجيا وصربيا وأوكرانيا حيث رفضت السلطة الاعتراف بهزيمتها في الانتخابات ولجأت إلى آلية القمع ثم الاستقالة بسبب الاضطرابات والاحتجاجات والمسيرات الجماهيرية.

2- الشكل الثاني وهو ما يطلق عليه الانتخابات التحويلية والتي تمثلها سلوفاكيا وكرواتيا حيث أن التغير في هاتين الدولتين لم يكن ثوريًا لأن السلطة القائمة قبلت بهزيمتها في انتخابات حرة ونزيهة[1].

([1]) نادية عبد الله، "الانتقال الانتخابي للسلطة والتحول إلى النظام الديمقراطي في أوروبا الشرقية صربيا وسلوفاكيا نموذجًا"، منتدى البدائل العربي، 2010، ص23.

وفي الحقيقة يوجد عوامل ساعدت على هذا التحول الديمقراطي مما دفع بعض الباحثين لدراسة هذه التجارب وتقديم متطلبات للتحول الديمقراطي في ظل الموجة الرابعة للديمقراطية من أهمها:

- بنية أساسية ديمقراطية سواء على مستوى البناء الدستوري أو على مستوى الممارسة السياسية ذاتها حيث تتسم هذه الدول بوجود دساتير وانتخابات حرة وسلطة قضائية مستقلة وخبرة في العمل الاحتجاجي السلمي، فضلاً عن وجود نخب سياسية لديها القدرة على تحدي الاستبداد.
- أنظمة مهجنة سياسيًا تتسم بوجود دساتير ديمقراطية وتعددية حزبية وإعلام خاص وقضاء مستقل وقوات أمن يستند عليها النظام وتحالفات لدعم الاستبداد وكل ذلك في ضوء هامش ديمقراطي متاح لحركات التغيير السياسي من خلال بناء التحالفات على الرغم من التلاعب بالانتخابات[2].

وتشكل هذه الأنظمة عددًا كبيرًا فقد اعتبرت منظمة "House Freedom" في تقريرها الصادر في عام 2007 أن الدول التي تقوم فيها نظم سياسية مستقلة يمكن تعريفها على أنها نظم

(2) سامح فوزي، "أي مستقبل لحركات التغير الديمقراطي في العالم العربي"، التقرير الختامي لورشة العمل 19-20 مايو 2007 (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007) ص ص8-13.

مختلطة أي حرة جزئيًا هي 58 دولة تضم 30% من سكان العالم الذي يضم 193 دولة حتى صدور التقرير، وذلك وفقاً لمؤشرين أحدهما يقيس الحقوق السياسية ويقيس الآخر الحقوق المدنية[1].

● تحالف من أجل الديمقراطية بين قوى المعارضة لمواجهة قوى الاستبداد وفرض الديمقراطية، فقد شهدت النخب السياسية والحزبية في دول أوروبا الشرقية عقوداً من التشرذم وغياب إمكانية العمل المشترك من أجل الديمقراطية الأمر الذي ساعد النخب الاستبدادية على الاستمرار والتلاعب بإرادة الشعوب، كما لم يكن ممكنًا تحقيق تحول ديمقراطي دون تحالف المعارضة تحت قيادة واحدة لمواجهة النظام القائم من خلال الاحتكام إلى آلية الانتخابات ففي صربيا جرى الاتفاق على اختيار فاسلاف كوستنيكا مرشحاً للمعارضة الصربية عام 2000، وفي أوكرانيا جاء فيكتور يوتشينكو مرشحاً رئيسياً للمعارضة في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية عام 2004.

● انتخابات ديمقراطية نزيهة حيث تتنافس حركات التغيير الديمقراطي بحثاً عن السلطة وتقديم نفسها بديلاً للأنظمة القائمة من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة فضلاً عن الدفاع عن إرادتها في التغيير أمام قوى الاستبداد. في أوروبا الشرقية وإزاء إصرار الأنظمة الحاكمة على عدم الاعتراف بنتيجة الانتخابات في صربيا وجورجيا أو السعي إلى تزوير الانتخابات لصالح مرشحاً كما

(1) Leonardo Morlino, Op. Cit., PP.2-3.

حدث في أوكرانيا كان نزول الجماهير إلى الشارع هو البديل المتاح لمواجهة الإصرار على الاستبداد.

● تعزيز الديمقراطية حيث تحتاج عملية التحول الديمقراطي إلى تعزيز ومساندة مستمرين حتى لا تتراجع أو تعيد إنتاج ممارسات سياسية استبدادية فيما يعرف بالترسيخ الديمقراطي[1].

وبالتالي يطبق نموذج الموجة الرابعة للديمقراطية في حالة وجود نظام سياسي هجين يعطي مساحات معينة لتحرك القوى المعارضة يمكن استغلالها في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي على عكس الأنظمة الديكتاتورية التي لا يمكن أن تعرف هذا النموذج لعدم وجود شروطه الأساسية، فهي إما أن تبدأ بإصلاح نفسها من الداخل أو تظل على شموليتها وانغلاقها ويصبح من ثم أمر تغييرها رهناً بعوامل خارجية. كما يتطلب نموذج الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي أن تكون الأنظمة السلطوية تنافسية وتراجع شعبية النظام السياسي القائم وتوحد المعارضة لإحداث التغيير الديمقراطي ومراقبة العملية الانتخابية من قبل مجموعات مستقلة ووجود عدد من المنافذ الإعلامية ومدى قدرة المعارضة على تعبئة الجماهير الشعبية... وغيرها من العوامل التي اعتبرت محفزًا رئيسيًا في إحداث التحول في بعض الدول مثل جورجيا وأوكرانيا وصربيا[2].

([1]) سامح فوزي، أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي، مرجع سابق، ص ص8-13.

([2]) كريبش نبيل، مرجع سابق، ص ص233-234.

خاتمة

تشهد عملية التحول الديمقراطي مسيرة طويلة ومستمرة ومعقدة، فضلاً عن تنوعها وتعددها وفقاً لدوافع وأبعاد وآليات تختلف من دولة لأخرى، وبالتالي لا يوجد نظرية موحدة أو نموذجاً واحداً في التحول نحو الديمقراطية، كما أن نتائج إجراءات التحول تختلف من نظام سياسي لأخر وفقاً للعديد من العوامل سواء كانت داخلية أو خارجية، الأمر الذي أدى إلى طرح مفاهيم عديدة لتصنيف النظم السياسية انطلاقاً من مفهومي الديمقراطية والتسلطية كمفهومين مرجعيين، يأتي في مقدمتها النظم السياسية الهجين، وفي ضوء ذلك نشير إلى ما يلي:

1- أدت الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي إلى ظهور العديد من النظم السياسية الهجين، تلك النظم التي تجمع بين سمات الديمقراطية والاستبداد، الأمر الذي يرجع إلى شكلية العديد من إجراءات التحول التي قامت بها هذه النظم نتيجة الضغوط الداخلية الناتجة عن أزمات اقتصادية وفقدان للشرعية أو نتيجة الضغوط الدولية والناتجة عن الدول الكبرى والمؤسسات المالية، فلم يبقى أمام هذه الأنظمة الاستبدادية سوى أن تأخذ بإجراءات التحول ولكن بضوابط لا تؤدي إلى تغيير النظام أو النخبة الحاكمة. وعلى الجانب الأخر يوجد بعض النظم الاستبدادية التي رأت إمكانية

تحقيق الديمقراطية وبدأت بإجراءات ديمقراطية ولكنها لم تصل إلى مرحلة ترسيخ الديمقراطية فهي نظم ديمقراطية جزئية حيث أسقطت النظام المستبد وبدأت في إقامة النظام الديمقراطي ولكنها فشلت في الوصول إلى المرحلة الثالثة المتمثلة في ترسيخ الديمقراطية.

2- إن عملية التحول الديمقراطي قد تقودها النخب الحاكمة من خلال نمط التحول لمواجهة الضغوط التي يتعرض لها النظام وللحفاظ على بقائها في السلطة، كما قد تكون عملية التحول من خلال تفاوض بين النخب الحاكمة وقوى المعارضة في محاولة لاحتواء مطالبها والبقاء في السلطة، أو في محاولة لتأمين الخروج من السلطة، وذلك في حالة قوة المعارضة وتماسكها ووجود مجتمع مدني قوي. وأخيراً قد يكون التحول من خلال التغييرات الثورية والقضاء على النظام المستبد أو من خلال التدخل الخارجي لفرض الديمقراطية. وفي الحقيقة لا يمكن القول بأن أيًا من هذه الأنماط قد ينتج نظماً سياسية هجين، فكل هذه الأنماط للتحول قد تنتج نظماً ديمقراطية وقد تنتج نظماً هجينة، وقد تتراجع لتنشأ نظماً أكثر استبدادًا مما كانت عليه. ورغم ذلك يمكن القول بصفة عامة أن أي نمط تحول يؤدي إلى بقاء النخب القديمة في السلطة يمكن أن ينشأ نظام سياسي هجين كنتيجة لعملية التحول الديمقراطي، وبالتالي نمط التحول ونمط التحول الإصلاحي في حالة مشاركة

النخب القديمة في السلطة يخلق نظماً سياسية هجين.

3- إن الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي هي موجة تبني على متطلبات أهمها وجود نظام سياسي هجين، وبالتالي هذه الموجة تستكمل ما عجزت عنه هذه النظم في ظل الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، وهي استكمال مراحل عملية التحول الديمقراطي وخاصة مرحلة ترسيخ الديمقراطية، وبالتالي هذه الموجة لا تتعامل مع أنظمة مستبدة استعصت على بدء عملية التحول في إطار الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

1. إبراهيم أبراش، العالم العربي بين ديمقراطية متعثرة وحكامة منشودة،

http://palnation.org/vb/showthread.php?t=515

2. إبراهيم قلواز: "ثورات الربيع العربي بين الدوافع الداخلية والأجندات الخارجية"، المجلة الأفريقية العلوم السياسية،

http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id= 306:-spring-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&ltemid=7

3. أحمد عبد الكريم سيف: إشكالية التدخلات الإقليمية والدولية في تجارب التحول الديمقراطية الراصد للبحوث والعلوم،

http://www.arrasid.com/index.php/main/index/33/138/contents

4- إكرام بدر الدين،: "اتجاهات التحول الديمقراطي في شرق آسيا"، في: مجموعة من المؤلفين، آسيا والتحولات العالمية (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم

السياسية، 1998).

5- البلد شبه الديمقراطي

http://www.democracy.se/ar/ar03/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%

6. الديمقراطية والإصلاح السياسي- مراجعة عامة للأدبيات

http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_5623.html

7. أمل مختار، صعوبة الانتقال الديمقراطي وخبرة الموجة الديمقراطية اللاتينية، الأهرام اليومي

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1346558&eid=6744

8. بول سالم، الدول العربية: هل تمكن التنمية أم تعرقلها (مؤسسة كارينجي للسلام الدولي: مركز كارينيجي للشرق الأوسط، عدد 21، أبريل 2010).

9. بين الديمقراطية والاستبداد، هل نتجه نحو أنظمة هجينة؟

http://www.alawan.org/بين الديمقراطية.html.

10. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: "نحو الحرية في الوطن العربي" (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2005).

11. تيري لين وفيليب س. شميتر، "أساليب التحول في نظم الحكم في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أوروبا"، ترجمة آمال الكيلاني، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، العدد 128، مايو 1991).

12. جمال محمد سالم، العجز الديمقراطي: أزمة النظم السياسية الليبرالية في العالم الجديد، http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=780530

13. جي هيرميت، "هل هو عصر الديمقراطية؟" ترجمة سعاد الطويل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، العدد 128، مايو 1991).

14. حسن بن كادي، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها، دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية، ماجستير العلوم السياسية (الجزائر: جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2008/2007).

15- حسن محمد سلامة، التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر 1981-1999، رسالة ماجستير (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 1998).

16- حسنين توفيق إبراهيم، المتغير الثقافي في تحليل السياسات العربية: قضايا وإشكاليات، http://004bb14.netsolhost.com/Conference/Hassanein%20Tawfik.htm

17. حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005).

18. سامح فوزي، "أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي"، التقرير الختامي لورشة العمل 19-20 مايو 2007، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007).

19. سامح فوزي، الموجة الرابعة... الديمقراطية تواجه الديكتاتورية، opinions/world-affairs/85543-2006-09%2000-00-00.html

20. سعد سلوم، ديمقراطية الموجة الرابعة بين حلم الإصلاح العربي ومنطق الطموح البروميثي الأمريكي الحوار المتمدن (العدد: 1348، 2005).

21. عاطف سمير أمام، التجربة الديمقراطية في البحرين: دراسة في عقبات التحول الديمقراطي (1999-2004)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009).

22. عبد الإله بلقزيز، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات"، في: على خليفة الكواري (وآخرون)، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

23. عبد الكريم عبد لاني، المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي بالمغرب، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003).

24. عبد الغفار رشاد، مناهج البحث في علم السياسة، الجزء الثاني (القاهرة: دار الأصدقاء للطباعة، 2004).

25. علي الدين هلال (محرر)، اتجاهات حديثة في علم السياسة، (القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999).

26. علي خليفة الكواري (محررًا)، الخليج العربي والديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

27. فاطمة مساعيد، "التحولات الديمقراطية في أميركا اللاتينية: نماذج مختارة"، دفاتر السياسة والقانون (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، إبريل 2011) ص ص211-.244

28. كريبش نبيل، "آفاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة"، مجلة العلوم الإنسانية، (الجزائر: جامعة منتوري، قسنطينة، المجلد أ، العدد 31، 2009) ص ص229-.241

29. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987).

30. ماجدة صالح (محرر)، الإسلام والتنمية في آسيا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1999).

31. محمد تركي بني سلامة، "عملية التحول الديمقراطي في سلطنة عمان"، مجلة المنارة (الأردن: جامعة آل البيت، المجلد 13 عدد7، 2007) ص ص53-85.

32.محمد سعد أبو عامود، التحول الديمقراطي وإشكالياته في البلاد العربية،

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96308&eid=2

33. محمد قنديل، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي بعد الثورة (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية).

34. معتز بالله عبد الفتاح، "الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج"، المستقبل العربي، (بيروت: العدد 326، أبريل 2006) ص ص15-29 .

35. نادية عبد الله، "الانتقال الانتخابي للسلطة والتحول إلى النظام الديمقراطي في أوروبا الشرقية صربيا وسلوفاكيا نموذجاً"، منتدى البدائل العربي، 2010.

36. ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي: نحو رؤية عربية.

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية

1. Adrian Karatnycky, "The Decline of Illiberal Democracy", Journal of Democracy (V.10, No.l, 1999) pp. 112-125.

2. Ahmed Rashid, "Pakistan's Coup: Planting the Seeds of Democracy?" Current History. Vol. 98, No. 632, December 1999)pp.409- 414.

3. Dankwart Rustow, "Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model", in: Lisa Anderson, Transitions to Democracy (Columbia University Press, 1999).

4. Eva Beilin, "The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative", Comparative Politics (Vol.36, No.2, January 2004) pp. 139-157.

5. Fareed Zakaria, "the rise of illiberal democracy", foreign affairs (V.76, No.6, 1997) pp.22-43.

6. Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, Transitions from Authoritarian Rule;Tentative Conclusions about Uncertain

Democracies (Baltimore. MD: Johns Hopkins University Press, 1986).

7. Harry Eckstein, “A Culturalist Theory of Political Change", American Political Science Review (Vol.82, No.3, September] 988) pp.789-804.

8. Jan Teorell, “Exogenous Shocks and Authoritarian Regime Types”, Determinants of Democratization: Explaining Regime Change in the World, 1972-2006 (Paperback - November 29, 2010) ppl 17— 140-

9. Larry Diamond and Marc F. Platine eds., Democratization in Africa (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999).

10. Larry Diamond, "Elections Without Democracy: Thinking About Hybrid Regimes,” Journal of Democracy, (Vol.13, No.2, April 2002) pp.21-35.

11. Eva Beilin, "The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative", Comparative Politics (Vol.36, No.2, January 2004) pp. 139-157.

12. Fareed Zakaria, "the rise of illiberal democracy", foreign affairs (V.76, No.6, 1997) pp.22-43.

13. Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, Transitions from Authoritarian Rule;Tentative Conclusions about Uncertain Democracies (Baltimore. MD: Johns Hopkins University Press, 1986).

14. Harry Eckstein, “A Culturalist Theory of Political Change", American Political Science Review (Vol.82, No.3, September] 988) pp.789-804.

15. Jan Teorell, “Exogenous Shocks and Authoritarian Regime Types”, Determinants of Democratization: Explaining Regime Change in the World, 1972-2006 (Paperback - November 29, 2010) ppl 17— 140-

16. Larry Diamond and Marc F. Platine eds., Democratization in Africa (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999).

17. Larry Diamond, "Elections Without Democracy: Thinking About Hybrid Regimes,” Journal of Democracy, (Vol.13, No.2, April 2002) pp.21-35.

18. Michael McFaul, "Transitions from Post communism", Journal of Democracy (Vol. 16, No.3, July 2005) pp.5-19.

19. Samuel P. Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century(Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1991).

20. Steven Levitsky and Lucan A. Way, Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War (Cambridge: Cambridge University Press, 2010).

21. Thomas Carothers," The End of Transition Paradigm," Journal of democracy (Vol.13, No.l, 2002) pp. 5-21.